

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/99/Add.1

16 January 1995

ARABIC

Original: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت

دور الشباب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك
مسألة الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية

تقرير من إعداد الأمين العام عملاً بقرار اللجنة ٨٤/١٩٩٣

إضافة

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|---------------------------------------|
| ٢ | ١ | مقدمة |
| ٢ | ١٤ - ٢ | التعليقات التي وردت من الحكومات |
| ٢ | ٥ - ٢ | الجمهورية التشيكية |
| ٢ | ٦ | نيبال |
| ٣ | ٨ - ٧ | السنغال ... |
| ٣ | ١٤ - ٩ | أوكرانيا ... |

مقدمة

١- تحتوي هذه الإضافة على تعليقات ومعلومات أخرى وردت إلى الأمين العام من حكومات الجمهورية التشيكية، ونيبال، والسنغال، وأوكرانيا بناء على طلبه، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/١٩٩٣ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ بشأن مسألة الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية.

التعليقات التي وردت من الحكومات

الجمهورية التشيكية

[١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]

[الأصل: بالانكليزية]

٢- تعرضت التشريعات التشيكية منذ سقوط النظام الشيوعي في عام ١٩٨٩ لتغييرات شاملة، لا سيما من حيث تحرير الحياة الاجتماعية بوجه عام وتوسيع نطاق حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣- وفي مجال القوانين العسكرية، أخذت الجمهورية التشيكية بنظام رفض تأدية الخدمة العسكرية الأساسية (البديلة) أو التدريب العسكري لأسباب ضميرية. ويرد هذا في القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٢ بشأن الخدمة غير العسكرية الذي أصبح نافذاً في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٤- وبموجب المادة ٩ من القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٩٣ بشأن إنشاء الوزارات والهيئات المركزية الأخرى لإدارة الدولة في الجمهورية التشيكية، تقع الخدمة غير العسكرية في نطاق اختصاص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٥- ولم يلاحظ حتى الآن وجود أي عيوب في عمل أجهزة الإدارة العسكرية المعنية بالفقرتين ٥ و ٩ من المادة ٢ من القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٢ يمكنها أن تعرقل تنفيذ الحق في الاستنكاف الضميري.

نيبال

[٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]

[الأصل: بالانكليزية]

٦- أبلغت البعثة الدائمة لمملكة نيبال بأن التجنيد للخدمة في الجيش الملكي في نيبال يتم بموافقة الشخص المعني وبعدم جواز التجنيد الاجباري بموجب القانون في نيبال.

السنغال

[١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤]

[الأصل: بالفرنسية]

٧- لا يوجد في قانون الخدمة العسكرية في السنغال أي حكم بشأن الاستنكاف الضميري.

٨- وتجري الخدمة العسكرية عمليا ونظرا للأوضاع الاقتصادية في السنغال، رغم كونها إلزامية، على أساس طوعي للفترة المقررة للخدمة القانونية. بيد أنه يجوز للدولة أن تكلف في أي وقت كل مواطن يستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون بالخدمة الوطنية. ويستخدم هذا الحكم الخاص بصفة استثنائية كتدبير إلزامي في إطار التربية الوطنية والمعنوية للشباب.

أوكرانيا

[١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤]

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن الخدمة البديلة (غير العسكرية) في أوكرانيا

(مقدمة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/١٩٩٣)

٩- سعيا إلى الحماية الاجتماعية للحقوق المدنية للشباب وممارستهم لحقهم في حرية الضمير الذي يكفله دستور أوكرانيا، أصبح القانون الأوكراني للخدمة البديلة (غير العسكرية)، الذي يحدد القواعد المؤسسية والقانونية لمثل هذه الخدمة، نافذا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وينص هذا القانون على أن تؤدي الخدمة البديلة، كقاعدة عامة، في المنطقة التي يعيش فيها الشخص وفي مؤسسات الدولة دون غيرها. ويحكم قانون العمل في أوكرانيا أوضاع تشغيل الأشخاص الذين يؤدون هذه الخدمة؛ أي بعبارة أخرى، تمتعهم بنفس الحقوق التي تتمتع بها القوة العاملة العادية للمؤسسة. وينص القانون على تأدية الخدمة البديلة في المؤسسات التي تعمل في مجالات الرفاه الاجتماعي أو الرعاية الصحية أو الحماية البيئية، أو في مؤسسات أو منظمات بلدية أو زراعية. وتبلغ مدة هذه الخدمة ضعف المدة المقررة للخدمة العسكرية.

١٠- ولتنفيذ هذا القانون، يحدد قرار صدر من مجلس الوزراء في أوكرانيا ما يلي: الإجراءات الواجبة لتأدية الخدمة البديلة؛ وقائمة القطاعات الاقتصادية والشركات والمنظمات والمؤسسات التي يجوز تعيين المواطنين الأوكرانيين فيها؛ وقائمة الهيئات (الطوائف) الدينية التي لا تجيز تعاليمها استخدام الأسلحة أو الخدمة في القوات المسلحة. وشكلت لجان حكومية وإقليمية لتنظيم التكليف بالخدمة البديلة ورصد أداؤها.

١١- وتقوم الدولة بإحصاءات بشأن تعيين المواطنين في الخدمة البديلة وأدائهم لها.

١٢- وكان الموقف في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ يدل على قيام ٨٠٠ شخص في أوكرانيا بتأدية الخدمة البديلة. وتشمل كل دفعة مقررة للخدمة العسكرية مجموعة تبلغ نحو ٣٠٠ شخص للخدمة البديلة. وهكذا، تم في دفعة خريف ١٩٩٣ تعيين ٣٢١ شخصا للخدمة البديلة كما يلي: الرفاه الاجتماعي، ٣١؛ الرعاية الصحية، ٥٣؛ الحماية البيئية، ١٦؛ الأعمال البلدية، ٦٦؛ الزراعة، ١٢٩؛ أعمال أخرى، ٢٦.

١٣- ويبلغ عدد الأشخاص الذين يؤدون الخدمة البديلة بحسب المنطقة ما يلي: فولين، ٥٧؛ زاكارباتسكايا، ٢٨؛ روفنو وتشرنيفوغوف، ٣٠؛ إيفان فرانكو، ١٦؛ وما إلى ذلك.

١٤- وقامت اللجنة الحكومية للخدمة البديلة بدراسة تنفيذ القانون من الناحية العملية. وأُرسل التحليل الذي قامت به اللجنة لترتيبات الخدمة البديلة والاقتراحات المتعلقة بتحسينها والتدابير اللازمة لتصحيح أوجه القصور فيها إلى اللجان الإقليمية.

- - - - -